

الخلافات داخل النهضة التونسية تطال الشق الموالي للغنوشي

هل بلغت أزمة الحركة نقطة اللاعودة



بلغت أزمة حركة النهضة التونسية ذروتها مع امتداد الخلافات إلى الشق الموالي لرئيس الحركة راشد الغنوشي، حيث أفضت انتخابات المكتب التنفيذي إلى زيادة تعميق الأزمة بعد تلقي جناح الغنوشي خسارة كبيرة. ويؤكد المتابعون أن سبب تراجع المحسوبين على الغنوشي يعود إلى انقسامات حادة في ما بينهم بدأت ملامحها تظهر إلى العلن.

خالد هادي

تونس - اتسعت هوة الخلافات داخل حركة النهضة الإسلامية في تونس لتطال الشق الموالي لرئيسها راشد الغنوشي، يُعيد أيام من انتخابات المكتب التنفيذي للحركة، لتعلن بداية أزمة جديدة داخل الحزب إثر نتائج الانتخابات الداخلية التي كشفت تراجع عدد داعمي زعيم الحركة وممثليه.

وتطرح مرحلة ما بعد الانتخابات الداخلية للنهضة مدى جدية الممارسة الديمقراطية التي يزعم أصحابها اتباعها، فضلا عن حقيقة رفض الغنوشي لتزكية القيادي البارز عبداللطيف المكي لترؤس المكتب التنفيذي، خصوصا وأن رئيس المكتب في تقاليد الأحزاب يختاره الرئيس.

ووصف القيادي بحركة النهضة، محمد بن سالم، ما حصل خلال تزكية أعضاء المكتب التنفيذي للحركة الخمسة الماضي بـ"الغريب"، معتبرا أن من سقطوا سقطوا وصفه بالمردوي "هم الأقرب إلى رئيس الحركة"، مؤكدا أن "مرد" ذلك أن المجموعات الموالية للغنوشي هي نفسها منقسمة في ما بينها.

ونفى بن سالم خلال تصريحات لإذاعة محلية مؤخرا، أن "تكون مجموعة المئة وراء إسقاط رفيق عبدالسلام صهر الغنوشي على سبيل المثال"، لافتا إلى أن "المحيطين برئيس الحركة لم يكونوا راضين عنه".

وأكد أنه "خافا لما ورد في بيان مجلس الشورى، فإن من نالوا تزكية المجلس هم اثنا عشر عضوا وليسوا سبعة عشر"، مشيرا إلى أن "القيادي عبداللطيف المكي لم يحظ بالتزكية". وأوضح بن سالم أن "القانون ينص على اعتماد أغلبية المصوتين، وعلى الأقل عددهم عن ثلث أعضاء مجلس الشورى".

واعتبر أن "تقديم رئيس الحركة قائمة تضم أسماء 70 في المئة من أعضاء المكتب التنفيذي الذي سبق له حله قبل ثمانية أشهر يثير نقاط استفهام عديدة"، داعيا إلى ضرورة أن "ينظر المؤتمر القادم في أداء القيادة والأسباب التي أدت بالحركة إلى التفریط في ثلثي ناخبها وتدني شعبيتها".

وخلفت النتائج التي أفرزتها انتخابات المكتب التنفيذي الجديد لحركة النهضة جدلا واسعا حول أسماء الذين صدعوا والذين خسروا مقاعد، على الرغم من عرض رئيس الحركة قائمة توافقية على التصويت، تجمع داعمه ومعارضيه.

وبالرغم من أن شق الغنوشي يروج لهذه المبادرة على أنها حل نهائي للأزمة التي صفت بالحزب الذي لطالما تباها بتناسكه مقارنة بالأحزاب التي تشكلت بعد ثورة يناير 2011، إلا أن القيادات الغاضبة داخل الحركة ترى في هذه المبادرة مناورة جديدة لا غير.

وأفاد الجامعي والباحث في العلوم السياسية، محمد الصحبي الخفاوي "أنه العودة إلى نتائج الانتخابات لا

وستطيع أن نخرج بحقائق واضحة، لأن الموالين للغنوشي فيهم من خسر وهناك آخرون صدعوا، وهذا ما لا يفسر المعركة القائمة داخل الحزب بالفئات البسيطة (الموالين للغنوشي والمعارضين له)، بل هناك تناقضات جهوية وسياسية وأيديولوجية".



وتابع في تصريح لـ"العرب"، أن "الأزمات التي مرت بها النهضة تجعلها تبحث عن البات لفض الصراع الداخلي". ورأى أن الحركة "أصبحت مثل بقية الأحزاب غير قادرة على إخفاء الخلافات

نفوذ وشعبية متآكلان

مسرحية للإيهام بأن الحزب ديمقراطي ويحترم قواعده".

وأضاف "كل ما يتم تسويقه هو صورة مغايرة للواقع، فالحزب هو للغنوشي وعائلته، باعتباره يملك السلطات العليا للحزب، وهو الآن يصدد القيام بعملية الفرز وكسر صف المعارضين والمجموعة التي تريد أن تصلح ما أفسده".

وأفرزت الانتخابات ردود فعل مختلفة من قيادات داخل النهضة على غرار النائب سمير ديلو، الذي اعتبر في تصريح إذاعي، أنه "على حركة النهضة اليوم القيام بمراجعات عميقة داخلها" مشددا على أن "خيار الغنوشي غير موفق وجعل النهضة في وضع غير جيد".

ويطعن القانون الداخلي لحركة النهضة لرئيسها الحق في اختيار أعضاء المكتب التنفيذي، وهم ثمانية وعشرون عضوا وأربعة مستشارين وأربعة مكلفين بمهام ومقرر واحد، ولكن يشترط عرضهم على مجلس الشورى حيث تنتم تزكية أعضاء المكتب التنفيذي فرادى وحسب المهام المقترحة عليهم وبأغلبية لا تقل عن ثلث أعضاء مجلس الشورى الحاضرين.

"متسائلا هل وصلت الخلافات إلى درجة اللاعودة أم أن هناك إمكانية لخلق آليات توافقية لتلافي النتائج التي وصلت إليها بعض الأحزاب".

وأكد الخفاوي أن "النهضة لن تخرج معافاة من وضعها الحالي"، ووبر ذلك بأن "صوف الغنوشي غير موحدة، كما أن أكثر من جبهة تعارضه".

وضمنت التركيبة الجديدة أسماء كانت من ضمن لائحة المئة التي دعت الغنوشي إلى عدم الترشح للمؤتمر القادم وعدم تعديل قانون النظام الداخلي للحركة، على غرار عبداللطيف المكي ونور الدين العراوي ومحمود جاب الله، مقابل عدم حصول بعض الأسماء البارزة على تزكية مجلس الشورى كرفيق عبدالسلام وأنور معروف وبدر الدين عبدالكافي.

ويرى مراقبون أن ما يدور في حركة النهضة مجرد "مسكنات" سياسية يعتمدها الغنوشي من حين لآخر لامتصاص الضغط الذي يتعرض إليه، وإسكات آفواه المعارضين لتوجهاته.

وأعتبر المحلل السياسي عبدالعزيز القطي في تصريح لـ"العرب"، أن "كل ما يحدث داخل النهضة هو عبارة عن

تعلق بالقاسم الانتخابي والتقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع والوائج والعتبة الانتخابية والمالية والاختصة للنساء والشباب، والرفع من عدد المقاعد المخصصة للألحة الوطنية، والدعم العمومي، ومشاركة مغاربة الخارج.

ويتوقع متابعون تفاعلا إيجابيا مع دعوات الجالية المغربية بتشريكتها في الانتخابات، وذلك لحرص العاهل المغربي الدائم على إصافها وضمن حقوقها على جميع الأصعدة.

وتعتقد الباحثة في العلوم السياسية والقانون الدستوري شريفة لومير، في حديثها لـ"العرب"، أن مشاركة الجالية المغربية في الخارج، هي من حقوق

التنظيمي المذكور في الفصل 17 من الدستور لم يتم صياغته والموافقة عليه من طرف الجهازين التنفيذي والتشريعي". ورأى أن "الاستعداد والتفعيل لهذا الفصل يتطلب وقتا طويلا وتتساور مع كل دول الإقامة، التي ستجري عليها عملية التصويت والحملة الانتخابية".

وتعد القوانين المنظمة للانتخابات البرلمانية محل جدل بين الأحزاب، وسط تساؤلات إن كانت الانتخابات المرتقبة ستجرى استنادا إلى القانون الحالي أو بعد تعديله.

وتقدمت الأحزاب السياسية بمقترحات بشأن الاستحقاقات المقبلة والقوانين المؤطرة لها، وتشمل التصورات جوانب



الجالية المغربية ترفض التصويت بالوكالة

أحزاب الخارج تطالب بنصيبها من التصويت في الانتخابات المغربية

محمد ماموني العلوي

الرباط - تعترض تنسيقية الأحزاب المغربية بالخارج رفع مذكرة للعاهل المغربي الملك محمد السادس، للمطالبة بضمان حقها في التصويت في الانتخابات المقبلة وتمثيلية في البرلمان، لافتة في بيان توصلت "العرب" بنسخة منه، أن "التمثيلية المؤسساتية لمغاربة العالم ضرورة وطنية ودستورية".

وتضمن تنسيقية الأحزاب المغربية بالخارج كلا من أحزاب الاستقلال والحركة الشعبية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار والتقدم والاشتراكية، والأصالة والمعاصرة.

وأوضح أعضاء التنسيقية أن تمثيلية الأحزاب المغربية في الخارج عقدت مؤخرا عدة اجتماعات للتداول في قضايا وانتظارات مغاربة المهجر، واجمعوا على "ضرورة القيام بمبادرات للترافع حول أحقيتهم في المشاركة المؤسساتية وتفعيل مقتضيات الدستور، وإنصافهم بتمكينهم من إسماع صوتهم والتعبير عن أوضاعهم والمساهمة في الدفاع عن مصالح الوطن والمواطنين وإنما كانوا".

وأكد رئيس مرصد التواصل والهجرة في هولندا جمال الدين ريان لـ"العرب"، أن "مشاركة الجالية المغربية في الانتخابات المقبلة، لن تكون سهلة ما دام القانون

تقتضي المشاركة الفعلية في تدبير الشأن العام الوطني والجهوي والمحلي وليس عن طريق التصويت بالوكالة".

وترفض الجالية المغربية بشدة نظام التصويت بالوكالة وتطالب بممارسة هذا الحق بشكل مباشر، باعتبار أن التصويت بالوكالة مخالف للدستور المغربي.

جمال الدين ريان

مشاركة الجالية المغربية في الانتخابات المقبلة لن تكون سهلة

وتقترح لومير، تمثيل مغاربة المهجر بالبرلمان دون زيادة عدد النواب، مثل تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر على أساس تواجد الجالية فيها، وبرأيها فإن "التصويت بالوكالة لا معنى له".

ويتوقع مشاركة مغاربة المهجر في الانتخابات التشريعية المرتقبة سنة 2021، حيث يوجد شبه إجماع سواء داخل الأحزاب والمؤسسات الدستورية بضرورة تمكين المغاربة في الخارج من حقهم الدستوري.

ويخص دستور المملكة المغربية على أن يتمتع المغاربة المقيمون في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشح في الانتخابات، كما يمكنهم تقديم ترشيحاتهم للانتخابات على مستوى الوائج والدوائر الانتخابية، المحلية والجهوية والوطنية.

في إطار المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشح في الانتخابات. مؤكدا أن "الوقت قد حان لضمان حقهم في مشاركة وتمثيلية كاملة في المسار الديمقراطي لبلادنا، وفي مسلسل التشارك والتشاور المرتبط باختار القرار العام وفي الاستشارات الكبرى ببلادنا".

من جهته، بين لشكر أن "حزبه تقدم بعدد من المبادرات والمقترحات حول الإصلاحات السياسية والانتخابية، المغربية بالخارج في البرلمان، وممارسة حقها الدستوري في إطار المواطنة الكاملة".

وبعد نقاش حول تصور التنسيقية لمشاركة مغاربة المهجر، تم الاتفاق مع قيادة حزب العدالة والتنمية قائد الائتلاف الحكومي على دعم ترشيح مغاربة المهجر، وفق الصيغة الأمثل التي تنبج الاستفادة الكاملة من قدرات وكفاءات الجالية.

ويعتقد متابعون أن تأييد الأحزاب الحاكمة لتشريك الجالية المغربية في الانتخابات، الهدف منه حصد الأصوات وتحقيق المكاسب.

وتوقع ريان، أن تنهافت الأحزاب لفتح فروع لها بدول الإقامة رغم أنها تعلم مسبقا أن هذا يخالف قانون الأحزاب المغربي، وأنها ستقوم باختلاف حجج وأهية كما فعلت في السابق، وشن حملة من أجل حث المغاربة على التصويت بالوكالة، مشيرا إلى أن "المواطنة الكاملة